الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة **BoT/11.20/DOC 2.1 & 2.2**

مجلس الأمناء **بخصوص**
17-18 نوفمبر 2020 **البند 2 من جدول الأعمال**

بند جدول الأعمال: تقرير الرئيس/المدير العام إلى مجلس الأمناء

كان هذا العام مليئًا بآلام وصعوبات وفوضى وخسائر من الصعب استيعابها. وفيما سلطت أزمة فيروس كوفيد 19 الضوء على صور لا حصر لها من عدم المساواة، كشفت عن حقيقة مشكلاتنا وفاقمتها. وكانت فاتورة التصدي لهذا الفيروس والخسائر الاقتصادية الناجمة عنه باهظة، وسوف تترتب عليها معاناة شديدة وأعباء تتكبدها في الغالب الفئات الهشة.

وضرب كوفيد19 ضربته بمجرد عودتنا من الجمعية العامة التحولية في دلهي. وكان هذا حافزًا جديدًا يؤكد أن التغيير بات مُلحًا، بالرغم من أن زملائنا بالجمعيات الأعضاء ومتطوعينا في الخطوط الأمامية قد قدموا الكثير بالفعل. وبنهاية اجتماع هذا المجلس الموقر، سيكون الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) قد انتهى من:

1. استكمال إصلاحات الحوكمة العالمية والإقليمية، مع تطبيق اللوائح والأنظمة الجديدة. وهذا يشمل تشكيل مجلس أمناء جديد ولجان جديدة للمجلس تقوم على الكفاءة والتنوع. وبالتالي أصبحت هيئات صنع القرار أكثر مرونة وشفافية واحترافية، وأقل عرضة لتضارب المصالح واستغلال السلطة.
2. الموافقة على نموذج جديد لتخصيص الدخل الأساسي، وإصلاح نموذجنا الحالي الذي لم يُمس منذ عام 1997. ونتيجة لذلك، سوف يكون تخصيص الموارد وثيق الصلة بالاحتياجات غير الملباة، وسيكون أكثر شفافية ويمكن التنبؤ به، مع إتاحة مساحة كافية لتعجيل الأولويات الاستراتيجية وتسريع الاستجابة لاحتياجات الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في مواقع الأزمات الإنسانية.
3. إنشاء سكرتاريا موحدة معادة هيكلتها. وتمكَّنا من إيجاد الكفاءات، وخفض التكاليف، وإتاحة المزيد من مواردنا الأساسية للجمعيات الأعضاء وتوضيح الهدف من المساءلة.
4. اعتماد أول ميزانية شاملة على الإطلاق للأموال المقيدة وغير المقيدة على مستوى السكرتاريا. وهذه خطوة رئيسية نحو تهيئة الظروف لتعزيز الرقابة على الحوكمة، وتحديد الأولويات التشغيلية، وإدارة المخاطر.
5. ووضعنا مجموعة من سياسات الحماية وأنظمة إدارة الحوادث (SafeReport) ونستجيب بطريقة أشد حسمًا للحوادث المبلغ عنها ونسعى إلى معالجة ديناميات القوة التي تهيء الظروف لحدوثها.

وكان التحدي الحقيقي أن نحافظ على الروح المعنوية وشعور موظفي السكرتاريا بالطمأنينة عند حدوث ذلك التغيير على المستوى الخارجي والداخلي. ونقدر عميق التقدير التزام زملائنا الواضح، ونشعر أننا الآن أفضل استعدادًا لدعم الجمعيات الأعضاء التي كان من الممكن أن تتأثر بشدة لولا حدوث هذه التغييرات. وبالطبع، كان خروج إقليم نصف الكرة الغربي صادمًا؛ ومع ذلك بقيت معنويات الزملاء مرتفعة بفضل الولاء الذي أبداه من فضلوا البقاء معنا وإتاحة الفرصة لرسم مستقبل جديد في الأقليم.

ولم تؤثر الإصلاحات، بل وخروج إقليم نصف الكرة الغربي، في دعم المانحين، وما زال وضعنا التمويلي قوي جدًا. ومع ذلك، يواجه قطاعنا تحديات أخرى منذ اجتماعنا الأخير. وسترون في مجتمعاتكم المحلية أن الثقة في المساعدات والتنمية باتت في خطر، مع استمرار طرح النزاعات الداخلية حول قضايا بالغة الأهمية (العنصرية والإقصاء والعنف الجنسي والتمييز) على وسائل التواصل الاجتماعي. ويعمل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بطريقة استباقية مع أحد القادة على مكافحة العنصرية لمعالجة موروثاتنا وحثكم على الانضمام إلينا في هذا الحوار بصفتكم من الأمناء، وسوف نطلب من الجهات المانحة أن تشارك في هذا الحوار كشركاء أيضًا.

وفي نهاية المطاف، سوف تمنحنا قدرتنا على التكيف مع هذا المشهد المتغير وإعادة بناء ما أفسده الوباء، فرصةً لن تتكرر لإتمام مسيرة التغيير وتعزيز اتحاد IPPF ليكون أعمق تأثيرًا وأقوى استدامةً وأفضل أداءً. ويجب أن ندعو إلى تعزيز جهود إعادة البناء – وأن نكون جزءًا منها – لنتمكن من تنفيذ استراتيجيات قادرة على معالجة أزمة المناخ (انظر السياسة الجديدة المقترحة للموافقة عليها)، والحد من الفجوة الرقمية، وضمان ربط النظم الصحية الرسمية بالرعاية الصحية التي تركز على الناس. عالم يعزز المساواة، ويجعل الحب والعلاقة الحميمة هما قاعدة المثلث المثالي للصحة الجنسية والحقوق الجنسية والمتعة الجنسية لجميع الناس في كل مكان.

ومع أن الطريق إلى الإصلاح كان مليئًا بالتحديات، التزمنا إلى حد بعيد بالركائز الأساسية نحو تحقيق هذا الهدف في المجالات البالغة الأهمية مع اغتنام الفرص المتاحة لاستكمال أجندة الأعمال بكل سلاسة. ومن الصعب تحقيق العدالة في ظل العنصرية في أمريكا أو وحشية الشرطة في نيجيريا، فضلًا عن إيضاح مفهومها في ظل هذه الجائحة العالمية. وإما أن نيأس ونتفكك. أو نتحد ونغتنم هذه اللحظة لاستكمال مسيرة تحول اتحاد IPPF. نلتزم بالتحول معكم. ومع انتهاء أعمال الجمعية العامة لعام 2022، يجب أن:

1. نحقق إصلاح الحوكمة على المستوى الوطني. يجب أن نستلهم من الإصلاحات العالمية إجراء تغييرات شجاعة وجذرية على المستوى الوطني في الأماكن التي يسوء فيها الأداء وتتراجع الاستدامة بسبب أنظمة الحوكمة العتيقة. نتصرف بشكل حاسم إذا لم يحدث تقدم.
2. الإطار الاستراتيجي. سوف يستفيد المجتمع المدني من منهج اتحاد IPPF في تصميم استراتيجيته في التكاتف والإقدام والمواجهة وإعادة التفكير - إعادة تصور - في الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية للجميع دون أن يقتصر على "حرية الاختيار" وحدها، والمقاييس البالية، وإطار عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD). إنها رحلة ينطلق منها اتحاد IPPF كجهة تنظيم معترف بها وقائد للفكر. وسوف تواصل هذه الرحلة حشد الجمعيات الأعضاء، والاعتراف بتعدد الأصوات مع تعزيز صلتها الوثيقة بالتجارب المتغيرة واللغة وتقوية هيكل الاتحاد.
3. لقد كشفت هذه الجائحة عن نقاط ضعف خطيرة، وسلطت الضوء على عدم المساواة العرقية والجنسانية والتمييز، وكيف تشترك معًا في التأثير على الوصول إلى الخدمات الصحية ونتائجها. والأسوأ من ذلك أنها كشفت عن أوضاع امتدت لعقود طويلة من شمال العالم – سلطة نصبت نفسها بنفسها على قضايا الصحة العالمية - حينما فشلت الولايات المتحدة والعديد من الحكومات الأوروبية حتى في السيطرة على هذه الجائحة. لقد دمرت محركات الرعاية الصحية في القرن العشرين – المستشفيات والعيادات التقليدية – مع تسريع محركات القرن الحادي والعشرين: تكنولوجيا المعلومات والصحة والرعاية الذاتية عبر الإنترنت. وأجبرت الجائحة بعض الجمعيات الأعضاء على إعادة تصور كيفية تقديم الخدمات، ولا يمكننا العودة إلى العمل كالمعتاد. ويجب النظر إلى التمويل الاستراتيجي لدعم من يُحرزون المزيد من التقدم لضمان الوصول إلى الإجهاض الدوائي في هذا السياق، ويجب أن يكون التحول أعمق بكثير حتى نواكب منظمات الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية الشقيقة.
يجب أن نسخر إمكاناتنا لنصبح المزود الرائد للمجتمع المدني في مجال خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في وقت الأزمات على مستوى العالم. ويجب تعميم المسار 3 الذي تمت الموافقة عليه مؤخرًا وإدراج فريق العمل المعني بالأزمات الإنسانية التابع للسكرتاريا الذي شارك في جهود إعادة الهيكلة لأقصى درجة ممكنة.
4. ويجب أن نكون قد قدمنا دعمًا قابلاً للقياس للجمعيات الأعضاء التي تنهض وتتحدث صراحة عن أشد العناصر وصمًا في الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. وبينما تكتسب معارضة الحقوق الجنسية والإنجابية أرضية أكبر، يجب علينا تعزيز أجندة عمل الدعوة المشتركة وطرح آراء مقنعة وبذل الجهود اللازمة لبناء حركتنا وتوسيع نطاقها من خلال مراكز مرجعية موحدة.
5. أن نحقق تحسنًا ملموسًا في تصنيف شرائح الشباب ومؤشرات مشاركة الشباب. أن نكون أشد حرصًا على إشراك الشرائح السكانية المستهدفة في تصميم خدماتنا، وخصوصًا كقادة ومبرمجين ودعاة ومعلمين في الجمعيات الأعضاء وبين موظفي السكرتاريا والحوكمة. ويُعد تقاسُم السلطة، وتقدير قيمة المساهمات، والأفكار، ووجهات النظر، والمهارات، ونقاط القوة استراتيجيات وسياسات وآليات تمويل متكاملة، ومنظمات تؤثر على حياتهم ومجتمعاتهم المدنية.
6. وبصفتنا أصحاب أعمال، يجب أن يرى فينا الأفراد بكل تنوعهم مكانًا يستطيعون من خلاله إحداث التغيير، وتحقيق الازدهار، والشعور بالأمان، والارتقاء بمهنهم؛ ولكن ليس "كوظيفة من أجل الرزق" تضع الأفراد تحت مظلة المؤسسة التي يعملون بها. وفيما يتعلق بالنهوض بالمساواة بين الجنسين، تقع على عاتقنا مسؤولية كبيرة؛ وانطلاقًا من هذه المسؤولية يجب علينا مواجهة الظلم بجميع أشكاله. وعلى مدى الاثني عشر شهرًا الماضية، قمنا بتعزيز التنوع في مجلس الأمناء العالمي وفريق قيادة المديرين (DLT) (على سبيل المثال، أول النساء قيادةً لإقليم إفريقيا والعالم العربي على الإطلاق) ولكن حتى الآن ليس لدينا معلومات كافية لنفهم ما إذا كانت المجتمعات الهشة ممثلة بالكامل، ناهيك عن إمكانية إجراء مناقشة حول ما يعنيه التنوع في اتحاد IPPF؛ ولابد أنه قد تغلغل في حوكمتنا وإدارتنا من قبل الجمعية العامة.

وتتسارع معدلات الاستقطاب السياسي وتتراجع الثقة في المؤسسات والقادة على الصعيد العالمي، ليس بسبب معارضتنا فقط، ولكن بسبب زملائنا كما أشرنا أعلاه. وإنها لحظة فارقة قسمت التاريخ في كل مكان إلى نصفين أحدهما للماضي والآخر لمستقبل الأجيال. ما دورنا، كقادة في هذا الوقت العصيب، لنصل إلى هدفنا؟ ولا يتعلق هذا القرار بمقترحات سياساتنا بقدر ما يتعلق بالواقع الذي نقرر كلنا العيش فيه.

انتهى.